السحب يبطئ نمو صندوق الأجيال ولكنه أداة مؤقتة لمعالجة الأزمة الحالية

«هيئة الاستثمار» عن السحب من «احتياطي الأجيال»: خطوة لا تؤخذ باستخفاف.. وإنشاء إطار لإدارة العملية

أحمد مغربي

كشفت الهيئة العامة للاستثمار عن أن استراتيجية صندوق احتياطي الاجيال القادمة تتمثل في تحقيق نمو طويل الأجل، وبعد تحليل عوائد الأسواق طويلة الأجل المحتملة ومضاعفة العوائد بعد خصم سحب مبلغ لا يتجاوز 5 مليارات دينار سنويا يمكن الاستمرار في تحقيق النمو، حيث يعد وجود سقف مكونا رئيسيا لضمان النمو المستمر للصندوق الاحتياطي للأجيال القادمة.

حديث الهيئة العامة للاستثمار جاء ضمن رد وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة على سؤال برلماني للنائب د.حسن جوهر حصلت «الأنباء» على نسخة منه حول أثر مشروع قانون السحب من احتياطي الاجيال القادمة على المركز المالي للدولة والاحتياطي.

وأضافت الهيئة العامة للاستثمار: «ومع ذلك فإن هذا السحب يبطئ نمو احتياطي الاجيال القادمة، ولذلك فإن هذه أداة من المفترض استخدامها مؤقتا لمعالجة الأزمة الحالية حتى تبدأ الإصلاحات في تقليل العجز المالي، وهي أداة واحدة من بين العديد من الأدوات بما في ذلك قانون الدين العام، وبعد أن تحقق الاصلاحات الى موازنة الميزانية يمكن أن يعود نمو احتياطي الاجيال القادمة الى طبيعته».

وتابعت: «هذه الخطوة لا تؤخذ باستخفاف، ولكن من الضروري إنشاء إطار لإدارة عمليات السحب من صندوق احتياطي الاجيال القادمة، لتمكين الهيئة العامة للاستثمار من تخطيط استراتيجيات استثمار وفقا للسحب المحتمل ووضع سقف لضمان استمرار نمو الصندوق لدعم الدولة لمستقبل تكون فيه إيرادات النفط قد تتضاءل أكثر».

وكان وزير المالية خليفة حمادة قد قال في تصريحات سابقة ان عجز الميزانية المتراكم قد يصل الى 55,4 مليار دينار خلال السنوات الخمس المقبلة، كما أن خيار الحكومة السحب من احتياطي الاجيال القادمة لن يؤثر على نموه.

وسابقا أحال مجلس الوزراء الى مجلس الأمة مرسوم رقم 16 لسنة 2021 لتعجيل أحكام المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الاجيال القادمة والتي تنص مادته الاولى على أن يجوز أخذ مبلغ من احتياطي الاجيال القادمة لا يتجاوز 5 مليارات دينار سنويا لمواجهة أي عجز يطرأ على الاحتياطي العام للدولة.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للقانون ان الظروف الاقتصادية التي تمر بها الكويت بسبب الانخفاض الحاد في الايرادات النفطية والمتوقع أن يستمر لسنوات عديدة، أثر بالسلب على الاحتياطي العام للدولة والى شح السيولة النقدية وترتب عليه عجز تمويل الميزانية العامة للدولة.

وعليه فقد أعد مشروع القانون أعلاه لتعديل بعض أحكام المرسوم رقم 106 في شان احتياطي الاجيال القادمة، مع الاخذ بعين الاعتبار قيام الحكومة بترشيد الإنفاق وتخفيض المصروفات وزيادة الايرادات وتنويع مصادر الدخل.

■ بعد تحقيق إصلاحات الميزانية سيعود احتياطي الأجيال لطبيعته
■ إستراتيجية الصندوق طويلة الأجل وسنستمر في تحقيق النمو

خطة لإضافة 38 خدمة إلكترونية جديدة لخدمات أملاك الدولة

«المالية»: 4 وزارات تشارك في مشروع التحصيل الآلي للمستحقات الحكومية

أحمد مغربي

كشفت وزارة المالية عن خطتها لإضافة نحو 38 خدمة الكترونية جديدة للمراجعين لخدمات أملاك الدولة وسيتم تقديم تلك الخدمات بنهاية الربع الاول من السنة المالية 2021/2020.

ووفقا للخدمات التي حصلت عليها «الأنباء» فإن وزارة المالية تعتزم طرح خدمات طلب تحديد حدود شاليه وملعب وحدود الزراعة المرخصة وطلب تحديد حدود الطريق الاسفلتي المرخص وطلب تنازل عن حق استغلال شاليه خط أول وطلب دخول وخروج شركاء وطلب تنازل عن حق استغلال شاليه خط ثان وقطعة أرض وبدل فاقد ترخيص شاليه وطلب بدل فاقد عن إيصال سداد وشهادة إلى من يهمه الأمر، فضلا عن شهادات الى من يهمه الأمر للاسواق والجمعيات وبدل فاقد لكل من الإيصالات والعقود التراخيص.

وقالت ان وزارة المالية لديها مشروع التحصيل المركزي الآلي للمستحقات الحكومية، حيث تقوم الوزارة حاليا بتنفيذ مشروع مركزي لتحصيل كل المستحقات الحكومية من المواطنين والمقيمين والشركات، حيث يتوافر في النظام بوابة الكترونية مركزية للاستعلام عن مستحقات الجهات الحكومية المشاركة بالمشروع وعددها 4 وهي: وزارة المواصلات، وزارة الكهرباء والماء، وزارة الداخلية ـ المخالفات المرورية ووزارة المالية ـ أملاك الدولة.

كما يوفر النظام وسائل للإبلاغ عن طريق الرسائل القصيرة والبريد الالكتروني للمشتركين، كما يوفر مركزا لخدمة العملاء للرد على استفسارات العملاء، ويتوافر بالنظام إمكانية جدولة المديونية بحسب القوانين والتعليمات المعمول بها بالجهات الحكومية.

وحول مشروع نظم المعلومات الجغرافية، ذكرت ان المشروع يهدف الى تقديم الخدمات الالكترونية الخاصة بأملاك الدولة.

وعن الخدمات الالكترونية الحالية التي تقدمها الوزارة، قالت انها تتركز في خدمات الدفع الالكتروني الحكومي الخاصة بتسديد المبالغ المستحقة على المواطنين والمقيمين والشركات للجهات الحكومية (الوزارات والإدارات العامة والهيئات الملحقة)، وخدمات الطوابع الالكترونية الحكومية الخاصة بتسديد رسوم الخدمات الحكومية من قبل المواطنين والشركات نظير الخدمات الحكومية، وخدمة شهادة الإقامة الضريبية ـ تصدر للأفراد والشركات، وتقدم للسلطات الضريبية للدول التي وقعت مع الكويت اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتنطبق عليهم شروط هذه الاتفاقية وخدمة شهادة الافراج عن محجوز ضمان الضريبي وخدمة شهادة الافراج عن محجوز ضمان الضريبي ـ المخصصة للسنوات السابقة وخدمة إرسال واستقبال الكتب والوثائق من الشركات والمؤسسات التجارية للأفراد عبر الموقع الالكتروني للوزارة.

وقالت ان من ضمن الخدمات أيضا خدمة الاستعلام والدفع الالكتروني للمستحقات الدورية ـ للشاليهات والأراضي الزراعية والأسواق والجمعيات وخدمة تلقي ومتابعة طلبات التوظيف للمرشحين للعمل في الوزارة من قبل ديوان الخدمة المدنية وخدمة الاستفسار والاعلان عن المزادات الحكومية.

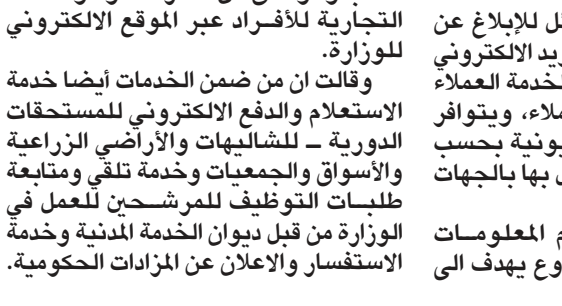

بتراجع 26٪ مقارنة بترسيات بـ 412 مليون دولار في فبراير.. لتحلّ بالمركز الرابع خليجياً

306 ملايين دولار ترسيات العقود بالكويت في مارس

■ 3,9 مليارات دولار إجمالي ترسيات العقود بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الشهر الماضي

محمود عيسى

بلغت قيمة العقود التي أرستها الكويت في مارس الماضي 306 ملايين دولار، مسجلة انخفاضا بنسبة 25,7٪ عن 412 مليون دولار التي سجلتها في شهر فبراير، وحلت بالتالي في المركز الرابع على مستوى دول الخليج، حيث جاءت قطر في المركز الاول بعقود بلغت قيمتها 2270 مليون دولار، وتبعتها الامارات في المركز الثاني بواقع 572 مليون دولار ثم السعودية في المركز الثالث بواقع 525 مليون دولار، ثم البحرين وعمان بعقود بلغت قيمتها 94 مليون دولار و36 مليون دولار في المركزين الخامس والسادس على التوالي.

وذكرت مجلة ميد ان شهر مارس الماضي شهد ترسيات عقود بقيمة 3,9 مليارات دولار فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ـ مينا ـ وهو أداء أقل من المتوسط لسوق المشاريع الإقليمية، والذي سجل 5,7 مليارات دولار من العقود خلال الاثني عشر شهرا الماضية.

وكانت شركة الغاز العملاقة في قطر، حقل الشمال، مسؤولة إلى حد كبير عن دعم إجمالي الجوائز في مارس بعقد قيمته مليارا دولار، يأتي ذلك في أعقاب منح عقود حقل الشمال بقيمة 14,7 مليار دولار في فبراير، وكان أداء بقية دول المنطقة أكثر هدوءا، حيث لم يتجاوز أي بلد آخر حاجز المليار دولار، فيما سجلت مصر ترسيات عقود بقيمة 80 مليون دولار.

وانتهت ميد الى القول بأن القيمة ربع السنوية لترسيات العقود الشهرية، كما جمعتها ميد بروجكتس التي تتتبع نشاطات المشاريع الاقليمية وصلت إلى مستوى منخفض بلغ 11 مليار دولار في الربع الثاني من عام 2020 بعد ان شهدت ازدهارا كبيرا خلال الربع الأول الذي تمت فيه ترسية عقود مشاريع بقيمة 32,6 مليار دولار، ومنذ ذلك الحين بدأت قيمة الترسيات الفصلية تتعافى بشكل مطرد، على الرغم من أنها لاتزال أقل من معدلاتها على المدى الطويل.

«نفط الكويت» تُمدد عروض خطوط التدفق حتى 26 الجاري.. بقيمة 150 مليون دولار

محمود عيسى

علمت مجلة ميد أن شركة نفط الكويت مددت الأجل النهائي لتقديم العطاءات الخاصة بمشروع تثبيت خطوط التدفق وحقن الآبار في شمال الكويت حتى 26 الجاري، وتقدر قيمة المشروع بنحو 150 مليون دولار.

وأشارت الى انه سبق تمديد المواعيد النهائية لتقديم العطاءات السابقة للمشروع عدة مرات منها 12 أبريل و15 مارس الماضي، مضيفة أن المشروع من بين عدة مشاريع أخرى مماثلة قامت شركة نفط الكويت بتمديد المواعيد النهائية لتقديم العطاءات الخاصة بها.

ويبلغ عدد الشركات المؤهلة مسبقا لتقديم العطاءات 14 شركة منها 7 شركات كويتية وشركتان من إيطاليا، وشركة واحدة من كل من الصين وإندونيسيا وقطر والهند واليونان.

وانتهت مجلة ميد الى القول بأن مشروع تركيب خطوط التدفق وحقن الآبار في شمال الكويت يعتبر أحد مشاريع خطوط التدفق العديدة التي طرحتها شركة نفط الكويت في الآونة الأخيرة.

ومع ذلك، فإن العديد من هذه المشاريع تواجه تأخيرا. ففي وقت سابق من هذا الشهر، ذكرت ميد أن 6 عقود أخرى للتدفق بقيمة إجمالية قدرها 780 مليون دولار قد تم تأجيل المواعيد النهائية لتقديم العطاءات الخاصة بها.

بلغت 37,9 مليون دينار.. والسوق يترقب نتائج البنوك والشركات للربع الأول

بورصة الكويت بأول أيام شهر رمضان.. أعلى سيولة في 8 سنوات

شريف حمدي

استقبلت بورصة الكويت أول أيام شهر رمضان الفضيل بتباين مؤشراتها، حيث انخفض المؤشر الأول بنسبة 0,68٪ محققا 44,5 نقطة خسائر ليصل إلى 6497 نقطة، فيما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بـ 0,4٪ محققا مكاسب بلغت 18,5 نقطة ليصل إلى 4810 نقاط، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,43٪ محققا 25,4 نقطة خسائر ليصل إلى 5932 نقطة.

ورغم تراجع وتيرة التداولات أمس مع تقلص عدد ساعات التداول مع حلول الشهر الفضيل، حيث انخفضت السيولة 39,9٪ لتصل إلى 37,92 مليون دينار مقابل 63,10 مليون دينار أمس الأول، إلا ان سيولة البورصة أمس تعتبر الأعلى في أول أيام رمضان بآخر 8 سنوات، وبنسبة ارتفاع 56٪ مقارنة بسيولة أول أيام رمضان الماضي البالغة 24,2 مليون دينار.

وحققت القيمة السوقية للبورصة خسائر بنحو 147,9 مليون دينار لتسجل 34,5 مليار دينار مقارنة بـ 34,7 مليار دينار خلال جلسة أول أمس.

وتركزت سيولة البورصة حول الأسهم القيادية وفي مقدمتها أسهم «بيتك» الذي بلغت قيمة تداولاته 7,6 ملايين دينارتشكل 20٪ من إجمالي السيولة، تلاه سهم «أهلي متحد» بقيمة تداولات بلغت 4,9 ملايين دينار تشكل 12,9٪ من إجمالي السيولة، وتلاه سهم ارزان بـ 3,6 ملايين دينار تشكل 9,5٪ من الإجمالي، واستحوذ سهم «الوطني» على 1,7 مليون دينار بنسبة 4,4٪، كما استحوذ سهم «اجيليتي» على 1,6 مليون دينار بنسبة 4,2٪ من قيمة التداول، وبذلك استحوذت الأسهم الـ 5 على 51٪ من القيمة الإجمالية في جلسة أمس.

وتراجعت أحجام التداول بنسبة 35٪ بكميات تداول 255 مليون سهم تراجعا من 390 مليون سهم أول من امس.

وبالعودة للسيولة، رصدت «الأنباء» مستوياتها في الجلسة الافتتاحية لشهر رمضان في آخر 8 سنوات وكانت كالتالي:

● شهدت الجلسة الافتتاحية في رمضان عام 2014 سيولة تقدر بـ 9,7 ملايين دينار.
● في الجلسة الافتتاحية لرمضان عام 2015 بلغت السيولة 6,8 ملايين دينار.
● فيما بلغت السيولة في أول جلسات رمضان عام 2016 نحو 7,3 ملايين دينار.
● قفزت القيمة في رمضان 2017 لتصل إلى 13,5 مليون دينار.
● ثم عادت للانخفاض في الجلسة الافتتاحية لرمضان 2018 إلى نحو 7 ملايين دينار.
● وارتفعت في الجلسة الافتتاحية لرمضان 2019 إلى 13,6 ملايين دينار.
● وفي الجلسة الافتتاحية لرمضان 2020 قفزت السيولة لمستوى 24,3 مليون دينار.
● وفي جلسة رمضان 2021 بلغ مستوى السيولة لـ 37,9 مليون دينار كما هو مذكور اعلاه.

ولاتزال بورصة الكويت تترقب خلال الفترة المقبلة النتائج المالية للبنوك والشركات عن فترة الربع الأول من العام الحالي، حيث ستشير الأرقام إلى مدى تعافي القطاعات من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وعما إذا كانت الربحية تعود تدريجيا إلى الشركات والبنوك المدرجة، بالتزامن مع استقرار اسعار النفط وارتفاع الأسواق المالية العالمية وزيادة وتيرة التطعيم والتي تسير بشكل جيد مع توقع بارتفاعها في الفترة المقبلة.

1,8 مليون دينار صافي مشتريات الكويتيين في أسهم سوق أبوظبي خلال الربع الأول

علاء مجيد

جاءت عمليات شراء الكويتيين بالأسهم الإماراتية بسوق ابوظبي للأوراق المالية خلال شهر مارس الماضي بقيمة 24,5 مليون درهم إماراتي ما يعادل (2,02 مليون دينار) وتأتي هذه المشتريات مع توافر اللقاح والتخلص التدريجي من تداعيات جائحة كورونا التي أضرت بأسواق المال العالمية وليست الخليجية والإقليمية فقط.

وخلال الـ 3 أشهر الماضية منذ بداية العام جاءت صافي مشتريات الكويتيين للأسهم بسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 22,27 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 1,83 مليون دينار) من خلال عمليات شراء بقيمة 192,7 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 15,86 مليون دينار) وعمليات بيع بلغت قيمتها 170,44 مليون درهم إماراتي (ما يعادل 14,03 مليون دينار).

وجاءت هذه المشتريات بالتوافق مع أداء سوق أبوظبي للأوراق المالية الذي ارتفع بنسبة 4,3٪ خلال شهر مارس ليسجل مستوى 5912,56 نقطة وهو الأعلى منذ عام 2005 مقابل 5663,62 نقطة بنهاية فبراير الماضي. وخلال شهر مارس فقد بلغت القيمة السوقية لأسهم أبوظبي 845,46 مليار درهم مع نهاية تعاملات الشهر مقابل نحو 797,92 مليار درهم في نهاية تعاملات شهر فبراير الماضي، بمكاسب 47,54 مليار درهم.

وبلغ صافي قيمة تداولات المستثمرين الكويتيين في سوق أبوظبي للأوراق المالية بالبيع خلال شهر مارس الماضي نحو 57,63 مليون درهم إماراتي ما يعادل (4,74 ملايين دينار)، وذلك من خلال عمليات شراء بلغت 24,5 مليون درهم (ما يعادل 2,02 مليون دينار) وعمليات بيع بلغت قيمتها 81,89 مليون درهم (ما يعادل 6,74 ملايين دينار).